وفي اول اشارة رسمية حول طبيعة المباحثات الفلسطينية ـ المصرية، اعلن غالي، في حديث الى الاذاعة الاسرائيلية، «ان مصر على استعداد لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي مع اسرائيل، شرط ان يشارك فيها الاردن والفلسطينيون». وبعد ان اشار الى المفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية التي وصلت الى طريق مسدود رغم اجتماعات العمل الكثيرة، والى الاخطاء الماضية على هذا الصعيد، قال: «ان الخلافات بين مصر واسرائيل التي ظهرت بمناسبة لقاء مبارك ـ عرفات لا تؤدي، مع ذلك، الى اعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**).

وجاء في بيان ادلى غالي به امام مجلس الشورى المصري (١٩٨٣/١٢/٢٦)، ان مصر سوف تعمل على استغلال زيارة عرفات لمصر من اجل صالح القضية الفلسطينية، والخطوة المقبلة ستشهد مزيداً من الاتصالات لتشجيع الجانب الفلسطيني، لكي يستأنف المفاوضات مع الجانب الاردني. واكد «اهتمام مصر بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مضيفاً ان القاهرة لا تريد خلق قيادة فلسطينية جديدة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١٢/٢٧).

ونظراً لما شهدته العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية من توتر، عقب زيارة عرفات للقاهرة، قام مساعد وزير الخارجية المصري، الشافعي عبدالحميد، بزيارة لاسرائيل (١٩٨٣/١٢/٣٠)، لاجراء مباحثات خاصة مع المسؤولين الاسرائيليين. وكانت هذه الزيارة الاولى التي يقوم بها مسؤول مصري لاسرائيل، منذ زيارة كمال حسن علي لاسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١٢/٢٩). واستغرقت زيارة الشافعي يوماً واحداً، تم خلاله لقاء مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، وثلاث جلسات عمل مع المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية، دافيد كيمحي.

ونقلت صحيفة «يديعوت احرونوت»، عن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي، قوله: «ان مصر اعدت، بعد اللقاء بين مبارك وعرفات، خطة تفاوضية تشمل اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١٢/٣١).

ملامح التحرك المشترك

تركزت الجهود الدبلوماسية المصرية، غداة زيارة عرفات للقاهرة، على ايجاد صيغة تحرك مشترك، فلسطيني ـ اردني، بغية التوصل الى تشكيل وفد مشترك للتفاوض بشأن تسوية القضية الفلسطينية على اساس قرارات الامم المتحدة الخاصة بأزمة الشرق الاوسط، وفي مقدمها القرار ٢٤٢. كما حاولت السياسة المصرية تعديل مبادرة ريغان، وذلك من خلال العلاقات المصرية ـ الاردنية، ومحاولة احياء المشروع الفرنسي ـ المصري، والسعي لتجديد اتفاقيتي كامب ديفيد من طريق البدء بعملية سلام تهدف الى ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية، ولمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتعاون والتنسيق بين الاردن و م.ت.ف. وعلى الرغم من عدم تطابق الموقفين، المصري والاردني، بهذا الخصوص، فقد حاول المسؤولون المصريون ايجاد الغطاء الدولي لتحركهم السياسي في هذا الاتجاه، ومحاولة اقناع الولايات المتحدة الاميركية بدعمه. وقد تُوِّجت المحاولات المصرية بعقد القمة المصرية ـ الاردنية ـ الاميركية بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٤. ولكن هذه القمة لم تسفر عن جديد فيما يتعلق بالموقف الاميركي. ولدى عودته، صرح مبارك بانه اتفق مع الملك حسين والرئيس الاميركي ريغان على ضرورة تنشيط جهود السلام في الشرق الاوسط، لكنه اختلف مع الادارة الاميركية حول الاسلوب. واكد مبارك انه لم يلمس أي تغيير في السياسة الاميركية تجاه م.ت.ف. وقال: «ان الادارة الاميركية رفضت ان تغير سياستها، كما رفضت اقتراحاً بفتح حوار مباشر مع م.ت.ف.». وسئل مبارك عن الخطوة التالية التي قد تتخذها الدول العربية، فرد قائلاً: «اعتقد بان التنسيق الجيد بين الملك حسين وعرفات سيساعد على بدء المفاوضات» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٢/١٦). وطالب مبارك الادارة الاميركية بتحريك مبادرة ريغان، واعادة تأكيد مبدأ الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة كافة، بما فيها